مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية
-عرض بعض التجارب-

د. محمد يعقوبي
جامعة المسيلة

مقدمة:

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر كباقي الدول النامية منذ بداية الثمانينات و ما حملته من توجهات جديدة في سياسة التنمية خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تدفعنا إلى إلقاء نظرة شاملة على السياسة التنموية في الدول العربية بعدما ارتبطت باختيارات صناعية كان لها بعد إيديولوجي، حيث أعطت الاهتمام للقطاع العام في تسيير المؤسسات العمومية الضخمة معتقدين أن دورها يتناسب مع حجمها في إحداث عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، غير أن هبوب رياح الإصلاحات الاقتصادية و الإختلالات التي ظهرت في الاقتصاديات الوطنية و فشل المؤسسات العمومية في تحريك دواليب الاقتصاد أدى إلى اللجوء إلى التمويلات الأجنبية و الاقتراضات الخارجية التي زادت من حدة تفاقم المديونية، حيث وجدت هذه البلدان نفسها رهينة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي بدأ يضغط على هذه الدول لانتهاج عمليات الخوصصة و فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة بغية فك الإختناقات المالية على هذه الدول و ذلك بالتنازل عن أصول وحدات القطاع العام لصالح القطاع الخاص.

و الجزائر كباقي الدول العربية حاولت مسايرة هذه المستجدات، ففتحت المجال للقطاع الخاص و أصدرت القوانين و التشريعات، و لأن القطاع الخاص هو الذي يمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث أصبحت ضرورة اقتصادية بعد أن ثبت أن لها دورا هاما في تنمية القطاع الصناعي، ففي بحوث و دراسات أجنبية خاصة في الدول الأوروبية و الأمريكية تبينت نجاعة هذا النوع من المؤسسات نظرا لدورها الكبير و المؤثر في عملية التنمية بفضل خصائصها المميزة، إذ وجد أن لها دورا هاما في زيادة فرص التشغيل و توفير العملة الصعبة.

إن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتمد بالضرورة على وجود مفهوم ملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك نظام التمويل الذي سيساهم إيجابيا في تلبية متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق الأهداف المرجوة.

و لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كثير من البلدان، باختلاف درجة النمو فيها، حيث أفرزت تجربة هذه المؤسسات أنها تقوم بدور حاسم و حيوي في توسيع الإنتاج و تنويعه و في تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، و كذلك إن هذه المؤسسات تمثل الغالبية الساحقة من الطاقة الإنتاجية في معظم البلدان المتطورة سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة.

I- أهداف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تحمل المؤسسات الصغيرة المتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و يمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.
- الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.
- دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

كما نشير إلى وجود خصائص أخرى مرتبطة بالمؤسسات المصغرة نذكر منها:

- حرية اختيار النشاط للمستحدث أو المستحدثين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد و ترقية المبادرات الفردية، و إدماج كل إرادة في الإبداع و الاختراع منعتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي.
- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي و ترقية الاقتصاد العائلي، مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم.
- قلة التدرج الوظيفي لهذه المؤسسات اعتبارا لقلة العاملين بها، مما يساعد على اتخاذ القرار بسرعة جراء تمركز القرار في يد صاحب المشروع و الشركاء، و بالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها.

3- مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية.

مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد أخذ الاهتمام بهذه المؤسسات يظهر و يبرز ابتداءا من الخمسينات من القرن الماضي، و بالضبط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و هو الاهتمام الذي ظل يشغل منذ تلك الفترة الكثير من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين، و خصوصا المهتمين بمشاكل التنمية و النمو، و كذا المساهمين و مقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أو في البلدان النامية حديثة العهد بالاستقلال و كذا الهيئات و المؤسسات العالمية و الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية.

و يتزامن هذا الاهتمام:

أولا: بالتطور الذي عرفه الإقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية و الذي تميز بعدة مظاهر خصت أساسا البلدان المتطورة نذكر منها:

أ- مسألة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية و تبني أسرع و أحسن السبل لذلك، فبرز النقاش في تلك الفترة حول تجنيد الطاقات و الإمكانات المتاحة.

ب- التطور الغير متساوي للبلدان الرأسمالية و بداية بروز تباين في النمو الاقتصادي فيما بينها، بروز الولايات المتحدة و اليابان و ألمانيا الغربية (سابقا)، و تقهقر مكانة كل من إنجلترا و فرنسا و البلدان الأخرى، و هنا أصبحت الثورة العلمية و التقنية تلعب دورا كبيرا في هذا التباين، و خاصة باعتماد أساليب تسيير حديثة و تكنولوجيا متطورة كان للصناعة الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في تحقيقها بفضل الديناميكية و القدرة على الإبداع و الابتكار التي تتميز بها.

ت- أدت حركة التصنيع الحديثة إلى تطور النشاط الصناعي و تنوعه، حيث عرفت إدخال فروع صناعية جديدة شجعت على طلب السلع و المنتجات الوسيطة، و كانت بدورها دافعا لظهور نشاطات جديدة، توسعت معها النشاطات التكاملية و التعاون بين المؤسسات عن طريق المقاولة الباطنية التي لعبت فيها الصناعات الصغيرة المتوسطة دورا كبيرا بمساهمتها الفعالة في تغطية الطلب المتزايد من قطع الغيار، و مكونات و إجراء مختلف الصناعات.

ث- المظهر الرابع هو الأزمات التي عرفتها البلدان المصنعة و الاقتصاد العالمي ابتداءا من السبعينات خاصة أزمة الطاقة و الموارد الأولية 1974-1976 خلالها أظهرت الصناعات الصغيرة و المتوسطة صمودا قويا أمام الركود الذي مس الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت بفضل ديناميكيتها في إنعاش الاقتصاد و إعادة بعثه، فكانت مجالا خصبا لإنشاء مناصب العمل و تلبية الحاجيات من السلع الوسيطية و الاستهلاكية. الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين في مختلف البلدان المتطورة يعتبر المرحلة الحالية هي سنوات المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة خاصة بعد أن عرف النشاط الصناعي انخفاضا في تمركزه، فقد توصلت العديد من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا إلى نتائج تقول بأن الصناعات الصغيرة و المتوسطة قد برهنت على ديناميكية متفوقة على المشاريع الكبرى فيما يتعلق بخلق فرص العمل الجديدة.

ففي الولايات المتحدة تعتبر هذه المشاريع في صميم التجديد الصناعي، و إن تفضيلها قد لوحظ حديثا للتغلب على البطالة، حيث تشكل 97% من الأعمال و تساهم بنسبة 43% من الناتج الوطني الإجمالي، كما أن المشاريع التي توفر الاستخدام الجديد هي مشاريع حديثة (عمرها أقل من 4 سنوات).

و في اليابان 56 % من العاملين يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من 100 شخص، و في فرنسا تشغل الصناعات الصغيرة و المتوسطة 55% من العاملين في الصناعة، و كما جاء في تقرير المجلس الأعلى للقطاع العام بفرنسا أن تراجع الاستخدام في المشاريع الكبيرة هو حقيقة واقعة و أن المشاريع الصغيرة و المتوسطة وحدها هي التي تخلق فرص العمل الجديدة و القادرة على امتصاص البطالة، أما في بريطانيا فرغم أنها كانت مهد الصناعة العالمية خاصة ما تعلق بالصناعات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن الاهتمام الرسمي بها لم يظهر بصورة جلية إلا مع بداية السبعينات و بالضبط سنة 1971 و هو تاريخ نشر تقرير Bolton المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة البريطانية، و هو التقرير الذي كان متبوعا باقتراحات تخص السياسة الصناعية الجديدة.

ج- و المظهر الأخير، هو بروز حركة صناعية حديثة مشابهة لما حدث في البلدان الأوروبية و اليابان تتزعمها بلدان جنوب شرق آسيا و بعض بلدان أمريكا اللاتينية التي تعرف بالبلدان المصنعة حديثا (NPI : Nouveaux Pays Industrialisés) التي حققت قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية بفضل الاستراتيجية الصناعية التي اعتمدتها و التي كانت للصناعات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا فيها (النموذج التايواني الذي أكد على دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الصناعية التي عرفتها هذه الدولة، حيث شهدت تايوان حركة صناعية واسعة بفعل توسع نشاط المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة و التي انتقل عددها من 7000 مؤسسة سنة 1961 إلى 95000 مؤسسة عام 1987، نصفها تشغل أقل من 4 أشخاص و 33% منها ما بين 5 و 19 شخص).

ثانيا: يتزامن هذا الاهتمام أيضا:

بحصول عدد كبير من الدول المستعمرة على الاستقلال السياسي بعد فترة طويلة أو قصيرة من الاستعمار، فخرجت باقتصاد متخلف و هش البنية، فاتحة بذلك مجالا للنقاش الواسع حول مسألة التنمية و التطور الاقتصادي، فاختلفت الاجتهادات النظرية و العلمية للاقتصاديين بتقديم نماذج للتنمية اختلفت فيما بينها في الاختيار بين الصناعات الثقيلة التي تمثل الصناعات الكبيرة و الصناعات الصغيرة في تحيدي سياسة التصنيع الملائمة للدول النامية و نمط الأولويات المرتبطة بهذه السياسة، حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن هناك نمطين: نمط نمو رأسمالي و نمط نم اشتراكي.

نمط النمو الرأسمالي: و هو ذلك النمط الذي ساد في دول أوروبا الصناعية، و يندفع هذا النمط تحت تفاعل القوى التلقائية للسوق، و ينتج عنه نوع من التتابع الزمني للصناعات تبدأ بالصناعات الاستهلاكية فالوسيطية ثم الصناعات الثقيلة، و قد عرض BROZEN وجهة النظر هذه فقال: المراحل المبكرة للتنمية بصفة عامة ينبغي تشجيع المؤسسات من النوع الذي يؤدي إلى تنمية روح التنظيم، و من المرجح أن تؤدي المؤسسات التي تستخدم أساليب الإنتاج البدائية و التي تدر عائدا سريعا إلى تحقيق ذلك في المراحل المبكرة. أما المؤسسات التي تعمل على نطاق واسع و تستخدم أساليب فنية أكثر تعقيدا و تدر عائدا بعد أجل طويل، فيجب أن تنتظر إلى مرحلة تالية عندما يتم اكتساب و تعلم طرق و مهارات التنظيم.

و اعتمدت على هذا النموذج العديد من البلدان النامية نذكر منها بالخصوص بلدان شرق آسيا و الهند و تركيا.

أما النمط الثاني: فهو نمط النمو الاشتراكي، و هو النمط الذي ساد في الاتحاد السوفيتي (سابقا) و أوروبا الشرقية و بعض البلدان النامية كالجزائر، كوبا، مصر و غيرها، و فيه تقوم الدولة بتوجيه الموارد عن طريق جهاز التخطيط، و يأخذ نمط التصنيع فيه إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة الثقيلة التي تعتمد على التقنية المعقدة و كثافة رأس المال، حيث تحققت في العديد من البلدان عن طريق المركبات و المصانع الكبيرة.

II- الأطروحات المدافعة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد تعددت الحجج التي يمكن أن تساق دعما للصناعات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في تثمين اليد العاملة (قوة مساهمتها في الاستخدام) فإن هناك مجموعة من الحجج و الأطروحات المدافعة عن هذا القطاع نلخصها فيما يلي:

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كعمل لتثمين اليد العاملة:

ترتبط أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدور الذي تلعبه على مستوى الاستخدام، فيظهر أن لها مساهمة كبيرة في الاستخدام حيث تعتبر مخزن العمالة (réservoir potentiel d'emploi)، و الأمر لا يقف عند هذا الحد فالعديد من المدافعين عنها يعتبر أن الأغلبية الساحقة من القوى العاملة الصناعية مستخدمة في هذه المؤسسات، و يركز أصحاب هذا الرأي على الأدلة التجريبية التي تبين أن هذه المؤسسات تستخدم تكنولوجيا تبلغ فيها كثافة اليد العاملة درجة كبيرة، و هو ما جعلها أداة أساسية لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة في بلدان عديدة و خاصة في البلدان النامية التي كما هو معروف تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، فمن الأنسب لها الاعتماد على هذه المؤسسات كونها عموما أقل امتصاصا لرأس المال و أكثر امتصاصا لليد العاملة.

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كعامل للتنمية الجهوية:

يستند المدافعون عن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الجهوية على واقع البلدان النامية التي تعرف صعوبات عديدة كانخفاض الدخل النقدي المتوسط و ارتفاع المتعطلين من القوى العاملة و انخفاض مستوى التعليم و التكوين، و تشخيص هذه الأوضاع

المتردية أكثر في المناطق الريفية حيث نجد هيكلها يخضع بصفة واسعة للعلاقات العينية، و يكاد يكون مقطوعا من الهيكل الاقتصادي لمناطق المدن الذي يعتبر أكثر تطورا.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مثل هذه الوضعيات الأسلوب المفيد نظرا لما تتمتع به من خصائص تجعلها تتلاءم مع خصوصيات المناطق الريفية. إن هذه الحجة جعلت الجزائر تنتهج نفس الأسلوب في محاولة النهوض بالمناطق الداخلية بوضع برامج للتصنيع المحلي ابتداءا من المخطط الرباعي الأول، و كانت تهدف من ورائه نشر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على مختلف القطر الوطني، و قد تم في هذا الإطار إعداد برنامج خاص لتنمية و تطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و الذي أوكلت مهمة تنفيذه للجماعات المحلية، غير أنه عوض أن تتجه هذه الصناعات إلى المناطق الداخلية و الأرياف نجدها تتركز في المدن الكبرى و حول الأقطاب الصناعية، و قد يعود سبب ذلك إلى توفر الشروط الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية في المدن أكثر من الأرياف التي قد نعدم في بعضها الشروط المذكورة.

3- أطروحة التكاليف الإضافية و تبذير الموارد:

تستند هذه الأطروحة إلى معيار التوفر النسبي لعوامل الإنتاج، فمن المعلوم أن الدول النامية تعرف عجزا كبيرا في الموارد المالية على عكس اليد العاملة، فأمام ارتفاع سعر رأس المال فيها (سعر الفائدة) يتطلب منها مراعاة الدقة في اختيار الاستثمارات و تجنب التبذير. و حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE فإن اللجوء إلى الاعتماد على الصناعات الصغيرة و المتوسطة من شأنه تقليص الأخطاء المكلفة جدا و الناجمة عن سوء اختيار المواد التي من المفروض تصنيعها و الأساليب المطبقة و فترة الإنتاج، فحتى و إن كانت أخطاء في اعتماد الصناعات الصغيرة و المتوسطة فإنه بالإمكان تصحيحها بسرعة و إعادة التوجه للقطاعات المواتية.

4- أطروحة تنويع الإنتاج الصناعي:

من بين الحجج التي تساق دعما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي: مرونة الإنتاج الصناعي و قدرة تكيفه و تغير ظروف السوق حيث تلعب الصناعة الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في تنويع الإنتاج و توزعه على مختلف الفروع الصناعية، فتفكك الاستثمارات الكبيرة من شأنه المساهمة في إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلة من السلع و الخدمات تلبية الحاجيات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، و هو ما أكد عليه برنامج تنمية و ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و ذلك عكس المؤسسات الكبيرة التي يصطدم إنتاجها الكبير بضيق السوق المحلي خاصة بالنسبة للدول النامي، و هو الأمر الذي يطرح أمامها مشكل تصريف سلعها أمام المنافسة الأجنبية و تلبية المعايير الدولية و يجعلها عرضة للانكماش الاقتصادي الذي تشهده هذه الدول في الآونة الأخيرة.

III- العراقيل التي تعني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المشاكل و الصعوبات التي تعترض إنشاء و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية:

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة العربية مجموعة من المشكلات تختلف من حيث شدتها و خطورتها و مدى تأثيرها على مسار هذه المؤسسات و تهديدها لوجودها أو احتمالات نموها، و يمكن تلخيص أبرز المعوقات التي تعترض إنشاء و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

أ- مشكلة الإدارة باعتبار أن ملكية هذه المؤسسات تعود غالبا لشخص واحد يديرها و يتخذ القرارات المصيرية بمفرده.

ب- صعوبة إيجاد المكان الدائم و المناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملاءمته.

ت- صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على قبول للمشروع، زيادة على التباطؤ الإداري، و يبدو أن المشكلة في أساسها مازالت مشكلة ذهنيات ذلك أن سرعة حركية سن النصوص التشريعي لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

ث- صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية أو انعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.

ج- ضعف دراسات السوق أو غيابها بخصوص حجم أو نوع المؤسسات الصغيرة المناسبة و المطلوبة.

ح- مشكلة التسويق و الوصول إلى أسواق خارجية، فعدم وجود أسواق جديدة و ضيق الأسواق القديمة سببه التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة، و ضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

خ- عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة كمكملة لأنشطتها.

د- مشكل الائتمان و التمويل الذي يعتبر من أهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث شروط الاقتراض الصعبة و عدم القدرة على التسديد، و طلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات، كما أن البنوك تعتبر أن عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر و لذا لا تظهر حماسا لتمويلها، و تفضل تمويل الأنشطة التجارية (الاستيراد و التصدير) على حساب الأنشطة الإنتاجية، و يزيد الأمر تعقيدا غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (خطر الصرف، تغير سعر الفائدة)، إضافة إلى ذلك عدم توفر صندوق خاص بضمان القروض في أغلبية الأحيان، كما لا تستفيد هذه المؤسسات عادة من تمويل الامتياز مجسدا في خطوط قروض خارجية، و قد بينت دراسة للبنك العالمي خاصة بالدول النامية أن 80% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تم إنشائها بأموال خاصة بنسبة 100%، و هو ما يوضح صعوبة الحصول على قروض من الجهاز المصرفي و المالي بسبب شروط الاقتراض الصعبة و مستوى الضمانات المطلوبة.

ذ- ارتفاع الكلفة الرأسمالية للمؤسسة و نقص المساعدة التقنية و الخدمات الدائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ر- عدم توفر فرص التدريب الجيد و المناسب لإعداد الأفراد لإقامة و إدارة هذه المؤسسات بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا ا ال.

ز- غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص و قدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة، و غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين ذا القطاع، و هو ما يستوجب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

س- غياب المتخصصين في اقتصاديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لذلك هناك ضرورة ملحة لتوجيه الإطارات العلمية نحو الاهتمام ذا القطاع على عدة مستويات مثل البحث العلمي، التنظيم و الإدارة، التمويل و التسويق، نقل التكنولوجيات المناسبة.

ش- مشكلة الإنتاج و التكنولوجيات، حيث تعتمد معظم هذه المؤسسات و تقنيات و آلات قديمة.

ص- مشاكل تخص تموين الجهاز الإنتاجي لهذه المؤسسات، إذ يستلزم استيراد مدخلات الإنتاج وجود عملة صعبة بالقدر الكافي و هو ما لا يتوفر في اغلب الحالات لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

ض- نقص الكفاءات التسويقية و عدم الإلمام بالبحوث التسويقية و نقص المعلومات في ظل شدة المنافسة بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من جهة، و المنافسة بينها و بين المؤسسات الكبيرة من جهة ثانية، و المنافسة بين هذه المؤسسات على مستوى محلي و الشركات الأجنبية من جهة ثالثة.

ط- مشاكل إدارية و قانونية، حيث لا زالت السلطات العمومية في كثير من البلدان العربية تأثر بثقلها على الجهاز الإنتاجي و تعتمد مركزية اتخاذ القرار، إضافة إلى عدم استقرار النصوص التشريعية مما يحد من قدرة هذه المؤسسات على العمل و التأقلم مع المتغيرات السريعة في الأسواق و مواكبة المنافسة المتصاعدة في عالم المال و الأعمال.

ظ- معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم و تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، و هذه الوضعية ناجمة عن الانفتاح الكلي للسوق و غياب التأهيل لهذه المؤسسات، و هو ما ينطبق على أغلب الدول العربية التي تمر بمرحلة تحول إلى اقتصاد السوق.

ع- صعوبات جبائية، من حيث نسب اقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي و ارتفاع الضغط الجبائي الذي أدى بالضرورة إلى توقف العديد من هذه المؤسسات عن النشاط، و بالتالي فقدان العديد من مناصب العمل.

IV- عرض تجارب بعض الدول العربية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قبل التطرق إلى تجربة بعض الدول العربية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشير إلى أن معظم الدول العربية مع اختلاف درجات نموها اتجهت نحو دعم و ترقية هذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة و ذلك من خلال محاولة توفير المناخ المناسب لتطويرها.

IV-1- تجربة مصر العربية:

بدأت مصر تم بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بداية العشرينات، وقد خصصت الدولة في 1923 مئة أف جنيه أودعتها بنك مصر لإقراض المؤسسات الصغيرة بشرط ألاّ يتجاوز القرض 1000 جنيه، و ارتفع هذا المبلغ تدريجيا حيث وصل في عام 1936 إلى مليون جنيه.

في عام 1947 تم إنشاء البنك الصناعي و لكن اقتصر تعامله مع المؤسسات الكبرى، و في 1971 تم إدماجه في بنك الإسكندرية و أصبح إدارة في بنك الإسكندرية تخصصت في العمليات المصرفية لوحدات الإنتاج الصناعي و الزراعي و الحرفي، و أطلق عليها جهاز تمويل الحرفيين، و في 1974 تم تأسيس البنك الصناعي، و في عام 1976 تم تعديل اسمه ليصبح بنك التنمية الصناعية، و كان من أهداف هذا البنك تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منحها القروض المطلوبة، و إذا كان رأسمال البنك ممنوح من طرف الدولة إلا أنه كانت تصله موارد إضافية لمنحها لهذه المؤسسات على شكل قروض ميسرة، و يحصل البنك على هذه الموارد من الحكومة في شكل معونات و قروض و من بعض مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي و من بعض مؤسسات التمويل الأوروبية و العربية.

و يبين الجدول التالي القروض الممنوحة من طرف بنك التنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

السنة	حجم القروض بالمليون جنيه مصري	عدد المؤسسات المستفيدة	متوسط نصيب المؤسسة بالجنيه
1976	2.2	2840	7750
1990	85.4	2140	39900
1995	268.1	1712	156600

رغم الزيادة الملموسة في حجم القروض إلا أن ذلك لم يلبي الطلب المتصاعد من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة الضمانات المطلوبة من طرف البنك، و أن كثيرا من أصحاب المؤسسات لا يعرف كيفية التعامل مع البنوك.

أولا: المشاكل و العراقيل التي تواجه تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك العديد من المشاكل التي تعترض هذه المؤسسات و تقف كعائق أمام تطورها و انتشارها الجغرافي، نذكر منها:

1- عدم توافر الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية:
- ضعف مستوى التدريب المهني و عدم توافقه مع احتياجات المؤسسات الصغيرة.
- التكوين لا تلاءم مع متطلبات السوق.
- ضعف الوعي و المهارات لدى أصحاب هذه المؤسسات.
- عدم توافر الإطارات المدربة في مؤسسات دعم هذه المشاريع.

2- عدم توافر المعطيات الخاصة بـ :
- الأسواق الداخلية من حيث الحجم و القدرة الشرائية.
- سوق العمل و احتياجاته.
- فرص الاستثمار و حجم الطلب في قطاعات معينة.
- الأسواق الخارجية: الأسعار، الطلب على السلع، الإجراءات التنظيمية و التشريعية.
- مصادر المعدات و التكنولوجيا و أسعارها و تكلفتها.

3- الصعوبات الخاصة بالتسويق و كذا المنافسة الداخلية و الخارجية:
- عدم دراية أصحاب المؤسسات بمقاييس و معايير الجودة في السوق الداخلي و الخارجي.
- عدم وجود هيئات متخصصة لترويج و تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- عدم المشاركة في المعارض الدولية و الإلمام بالمنتجات الأجنبية و معرفة سلوكات و رغبات المستهلك الأجنبي.

4- عدم مطابقة و ملاءمة الإجراءات القانونية و التشريعية مع ما ينتظر هذه المؤسسات و ما هي مطالبة به في تحريك عجلة التنمية، و عدم وجود برامج لتأهيل الشباب لدخول سوق العمل و الخوض في مغامرة إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة.

5- عدم وجود هيئات لتحليل المعطيات و تحديثها و تبادلها مع المراكز و الأجهزة التي تعمل في نفس المجال في البلدان العربية التي تتشابه ظروفها، و كذلك عدم توفر وحدات معلومات متخصصة لدى الغرف التجارية و الصناعية.

6- التمويل:
- الضمانات المجحفة التي تطلبها بنوك الإقراض.
- ارتفاع معدل الفائدة على القرض.
- ضآلة رأس المال.
- الفترة القصيرة لتسديد القرض.
- عدم وجود مؤسسات خاصة لإقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- عدم توافر الخبرة الكافية لدى موظفي مؤسسات الإقراض المالية.

و قد حاولت الدولة المصرية أن تقلل من هذه العراقيل التي تقف كحاجز أمام تطور هذا النوع من المؤسسات بإنشاء هيئات و مؤسسات تساهم في ترقيتها و نموها.

ثانيا: الهيئات و المؤسسات الحكومية:

1- الهيئة العامة للتصنيع (وزارة الصناعة و الثروة المعدنية).

قصد دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تقوم الهيئة العامة للتصنيع بما يلي:
- إعداد أدلة إرشادية تبين القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها.
- إعداد كافة دراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تقديم الاستشارات الفنية فيما يتعلق باختيار الماكينات و المعدات و التكنولوجيا الملائمة للمشروع.
- تقديم كافة الإحصاءات و البيانات المتعلقة باتخاذ القرارات في شأن الاستثمار.
- المساهمة في حل المشاكل الإنتاجية التي تواجه هذه المؤسسات.
- القيام بكافة الأعمال القانونية الخاصة بتعاقدات المؤسسة من مرحلة إنشائها إلى غاية تشغيلها.

2- صندوق التنمية المحلية:

في عام 1978 تم إنشاء هذا الصندوق قصد بناء و تنمية القرية، و قد تخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة ذات العائد الاقتصادي في القرية المصرية، و من أجل ذلك عقد في أكتوبر 1994 المؤتمر الأول للتنمية الريفي و الذي أقر البدء في تنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" و يبلغ إجمالي تكاليف البرامج المكلف بها الصندوق في الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2012 ما يقدر بحوالي 161 مليار جنيه، تبلغ مساهمة الدولة فيه 57.5 مليار جنيه أي بنسبة 35.7%، بينما يتوقع أن تبلغ المساهمة الشعبية 62.5 مليار أي بنسبة 38.8%، و المتبقي عن طريق إعانات و المساعدات الدولية.

البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة و الذي سمي "شروق":

يستند هذا البرنامج في مضمونه على المشاركة الشعبية في كافة مراحل عمليات التنمية الريفية تخطيطا و تمويلا و تنفيذا، و يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- التنمية البيئية.
- التنمية الاقتصادية.
- التنمية البشرية.
- التنمية المؤسسية.

و يكمن الهدف الاستراتيجي لبرنامج شروق في تحقيق التقدم المتواصل في نوعية الحياة الريفية و لجميع أبناء المجتمع.

طريقة تنفيذ البرنامج:

- تم إنشاء لجان في عدد كبير من قرى مصر و تبلغ 1130 لجنة على مستوى المربعات السكنية في القرى، و تتمثل مهام أعضاء هذه اللجان في أن يكونوا نقطة تواصل دائمة بين أهالي المربع و بين أنشطة و مشروعات برنامج شروق. كما تم إنشاء مثالها للمرأة الريفية.
- لجان شروق على مستوى المراكز الإدارية بلغت 185 لجنة.
- لجان شروق على مستوى المحافظات و تبلغ 26 لجنة.
- أربع لجان تنسيق مركزية و لجنة فنية.

إنجازات برنامج شروق:

حقق البرنامج حتى نهاية سنة 2002 جملة من الإنجازات منها رفع مستوى مشاركة المواطن الريفي في تنمية مجتمعه. و الإنجازات المادية خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 2002 حيث بلغ إجمالي استثمارات البرنامج 1877.8 مليون من الجنيهات منها 545 مليونا مثلث مساهمة شعبية بنسبة 29%.

و قد بلغت استثمارات مشروعات البنية الأساسية منها 75.9%، و مشروعات التنمية البشرية 16.3%، و مشروعات التنمية الاقتصادية 7.8% من جملة استثمارات البرنامج.

أما من حيث عدد المشروعات التي نفذها البرنامج فقد وصلت إلى 76138مشروع، منها 28764 مشروعا للبنية الأساسية، 4129 مشروعا للتنمية البشرية، أما المشروعات الاقتصادية فبلغت 43245 مشروعا كما يبينه الجدول التالي:

توزيع الاستثمارات و عدد المشروعات المحقق خلال الفترة 1994-2002

المجال		الاستثمارات		عدد المشروعات
		مليون جنيه	%	
البنية التحتية	مياه الشرب	538.9	27.7	13102
	صرف صحي و تحسين بيئة	428.8	22.8	9846
	طرق و اتصالات	352	18.7	2642
	كهرباء و إنارة	105	5.6	3174
	مجموع البنية التحتية	**1424.7**	**75.9**	**28764**
التنمية البشرية	تنمية المرأة و الطفل	91.4	4.9	1652
	خدمات شبابية	46.4	2.5	519
	خدمات تعليمية	46	2.5	631
	خدمات صحية	41	2.2	211
	خدمات دينية	27.1	1.4	532
	خدمات ثقافية	18.5	1	95
	تطوير أداء	35.8	1.9	489
	مجموع التنمية البشرية	**306.3**	**16.3**	**4129**
التنمية الاقتصادية	إنتاج حيواني و دواجن	51.2	2.7	20106
	ورش حرفية و صناعية	32.3	1.7	5049
	ميكنة زراعية	15.6	0.8	2566
	نقل و بضائع	12.24	0.7	1394
	برمجيات و حاسبات آلية	10.1	0.5	5044

	منافذ تسويق	5.9	0.2	2015
	ألبان و مناحل	5.7	0.3	2837
	تقنيات زراعية	3.4	0.2	393
	مشروعات أخرى متنوعة	10.3	0.5	3295
	مجموع التنمية الاقتصادية	**146.8**	**7.8**	**43245**
الإجمالي		**1877.8**	**100**	**76138**

المصدر: معهد التخطيط القومي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر. تقرير التنمية البشرية 2003، ص98.

3- الصندوق الاجتماعي للتنمية:

كانت الدولة ملتزمة بتوفير مناصب عمل لخريجي الجامعات و المعاهد العليا و المتوسطة حتى 1984 حيث توقفت عن ذلك و بدأت مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي و الذي مر بمرحلتين كباقي الدول العربية:

- المرحلة الأولى 1991-1993 و التي كانت تهدف إلى تحقيق التثبيت و الاستقرار الاقتصادي.
- المرحلة الثانية 1993-1996 و التي كانت تهدف إلى تحقيق الإصلاح الهيكلي، و من أهم بنوده الشروع في عملية الخوصصة لخلق بيئة ملائمة للقطاع الخاص و لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و قد شرعت الدولة في هذه الفترة في التخلص من بعض شركات القطاع العام كليا أو جزئيا و العملية مازالت مستمرة، و قد ترتب عن ذلك ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة، و الأرقام تبين مدى تفشي البطالة حسب الجدول التالي:

نسبة البطالة في مصر

السنة	نسبة البطالة %
1960	2.1
1970	4.3
1980	4.2
1990	11.1
2000	8.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، أفريل 2001.

و من أجل التقليل من مشكلة البطالة و التخفيف من الآثار الناجمة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي، قد تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية سنة 1991.

و يعتمد هذا الصندوق في تمويله للمؤسسات الصغيرة اعتمادا كبيرا على التمويل الخارجي، ففي نهاية 1996 بلغت مـوارده 746.4 مليون دولار أمريكي (ما يقارب 2526 مليون جنيه مصري) و هي عبارة عن مساهمات قدمتها 18 جهة دولية إقليمية أهمها الاتحـاد الأوروبي (30.7%) و وكالة التنمية الدولية (20.7%)، و 3 صناديق إنمائية عربية (19.1%) و الحكومة المصرية (8%) و ألمانيا (9.4%).

أما المرحلة الثانية (1997-2000) فقد بلغت موارد الصندوق 2623 مليون جنيه. و قد قام الصندوق الاجتماعي حتى نهاية عـام 2000 بتمويل 143 ألف مشروع صغير، و قد وصل حجم التمويل 2.8 مليار جنيه مما وفر 392 ألف منصب عمل دائم و 117 ألف منصب عمل مؤقت.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق الاجتماعي لا يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة مباشرة عكس المؤسسات المصرفية، بل يقدم خدمـة ائتمانية يكون القرض الممنوح أحد عناصرها، هذا إضافة إلى الترويج الإعلامي لمشروعاته و مساعدة و دعم المستفيدين قبل الشروع في إنجاز مشروعاتهم، و يقوم الصندوق بمنح القروض في شكل مبلغ محدد للمستفيد الواحد تتضاعف القيمة في حالة ارتفاع عدد الشركاء، و تختلف فترة السماح و تسديد القرض حسب طبيعة المشروعات و الأنشطة و تتراوح فترة السماح مابين 1 إلى 18 شهرا، أما مـدة التسديد فتتراوح بين 18 و 60 شهرا.

و بالنسبة لسعر الفائدة فقد تم تخفيضه ليصل إلى 7% و هذا للمؤسسات الجديدة، 9% للمؤسسات القائمة التي تطمح للتوسـع، و بالنسبة للضمانات التي تقدم للجهة الوسيطة فتتشكل من الأوراق و المستندات المثبتة للدين كالكمبيالات و الشيكات و الاحتفاظ بملكية الآلات و المعدات إلى أن يتم تسديد القرض، و هناك كذلك الضمانات الشخصية.

يلاحظ أن أكثر من نصف موارد الصندوق يتم توجيهها إلى المستفيدين من خلال البنوك، و قد أُنفق ما يقارب من 90% من مـوارد الصندوق على ثلاثة من برامجه الخمسة الأساسية كما هو مبين في الجدول التالي:

التوزيع النسبي لاعتمادات الصندوق حسب البرامج لسنة 1996

نوع البرامج	النسبة %
تنمية المشروعات	53
الأشغال العامة	23
تنمية المجتمع	12
التوظيف و إعادة التدريب	6
التنمية المؤسسية	6

المصدر: معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية 1996.

استخدم الصندوق ما يزيد عن 50% من موارده في تمويل عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة. أما باقي أموال الصندوق فإنها تنفق كهبات لتمويل مشروعات البنية الأساسية لتنمية الموارد البشرية و المجتمعات المحلية.

إن الصندوق لا يقوم بتنفيذ مشروعاته بنفسه، و إنما من خلال وسطاء أو وكالات ترعى هذه المشروعات، و تتمثل هذه الوكالات في هيئات على مستوى كل من المحافظات و المجتمعات المحلية و بنوك و مؤسسات مالية و منظمات غير حكومية و بعض الوزارات. و تجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف موارد الصندوق يتم منحها إلى المستفيدين عن طريق البنوك، و يتم استخدام نسبة 24% من هذه الموارد بواسطة المحافظات و المحليات، في حين أن 15% أخرى توجه لاستخدامات هيئات من الحكومة المركزية، مما يوضح أن حوالي 40% من التمويل الذي يوفره الصندوق يستخدم لاستكمال بنود الإنفاق في الميزانية العامة للدولة على الأشغال العامة و الأنشطة الخاصة بالتنمية البشرية مثل العمل على القضاء على الأمية و الخدمات الصحية الأساسية للنساء.

4- مشروع أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجي:

تقوم أكاديمية البحث العلمي بتقديم المساعدة المادية للمشروعات الصغيرة للشباب الخريجين تتراوح بين 500 إلى 20000 جنيه للمشروع الواحد.

ثالثا: دور المؤسسات غير الحكومية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعد من أبرز الظواهر في الاهتمام بترقية هذا النوع من المؤسسات ظهور:

1- بنك ناصر الاجتماعي:

تم إنشاء هذا البنك سنة 1971 مع عدم التعامل بالفائدة أخذا أو منحا و عدم التقيد بأحكام قانون البنوك و الائتمان، و لذا فهو يعتبر أول بنك إسلامي، و هو مؤسسة اجتماعية مالية تقوم على المشاركة، و هو يقوم بتعبئة مدخرات العائلات و يستعملها لتعظيم العائد منها و يعمل من أجل دعم أنشطة اجتماعية، كما أنه يعمل مع لجان الزكاة حيث يقوم بجمع الزكاة و ينفقها في المجالات الشرعية، و قد بلغت أنشطة البنك سنة 2001 حوالي 882.9 مليون جنيه منها 98.9 مليون خصصت للأنشطة الاجتماعية، و هناك أنشطة مصرفية استثمارية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل مشروعات الشباب الخريجين و شراء وسائل النق، و قد بلغ حجم الاستثمار في هذا المجال نحو 784 مليون جنيه.

2- المصارف الإسلامية:

بعد ظهور بنك ناصر تلاه ظهور بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977، ثم المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار و التنمية عام 1980، و قامت البنوك التجارية عدد كبير من الفروع الإسلامية، و في عام 1988 تم تأسيس بنك التمويل المصري السعودي.

و تقوم هذه المصارف بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و نعطي أهمية خاصة لصغار المستثمرين و توظف الأموال مع ما يتناسب و المشروعات الصغيرة مستعملة أساليب عديدة مثل التمويل بالمشاركة و أسلوب التأجير التمويلي و أسلوب المضاربة و أسلوب المرابحة.

3- صندوق تنمية الأسرة:

في عام 1993 شرع المكتب المحلي في القاهرة لليونيسيف، بدعم من الحكومة المصرية بإنشاء مشروع لخطة ائتمان موجهة للمجتمع المحلي و أُطلق عليها اسم صندوق تنمية الأسرة.

و قد مول اليونيسيف هذا الصندوق بمساعدة قدرها 350 ألف دولار (أي ما يزيد عن مليون جنيه مصري).

و قد قام الصندوق بمنح قروض لـ 3640 مستفيد، و يتم تنفيذ المشروع من خلال منظمات محلية غير حكومية حيث تنشأ لها وحدة ائتمان تقوم بالجانب الفني لعملية التمويل.

و يقوم المستفيدون بإنشاء مؤسسات مثل تربية المواشي و الحرف التي تستعمل الخامات المحلية البسيطة و المنخفضة التكاليف.

4- جمعيات رجال الأعمال:

تساهم هذه الجمعيات في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحاول ربطها بالمؤسسات الكبيرة و ذلك عن طريق تقديم قروض بسعر فائدة منخفض فضلا عن الإرشاد و التوجيه، و هذه الجمعيات موجودة في أغلب المدن، و على سبيل المثال قامت جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية بإعداد مشروع لتنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة منذ عام 1990 إلى غاية 1997 و كان كما يلي:

- قيمة القروض الممنوحة 21334250 جنيها.
- عدد القروض الممنوحة 75599.
- متوسط قيمة القرض الواحد 2820 جنيه.

- عدد المستفيدين 28542.
- عدد مناصب الشغل المحققة 55680.

2-IV – التجربة الأردنية:

لا تختلف المشاكل و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأردن عن مثيلتها في مصر و البلدان العربية عموما، و لقد اتخذت السلطات الأردنية مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى دعم و ترقية هذا النوع من المؤسسات نذكرها فيما يلي:

أولا: وضع لإطار عام للسياسة الصناعية:

قامت مديرية التنمية الصناعية و حماية الإنتاج الوطني في وزارة الصناعة و التجارة الأردنية بالتعاون مع مشروع الشراكة الأردنية الأمريكية في الأعمال بإعداد دراسة لتحديد الإطار العام للسياسة الصناعية، و تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي محليا و دوليا، و تضمنت هذه الدراسة تسعة محاور رئيسية شملت السياسات و التشريعات و الإجراءات الحكومية، و البنية التحتية و الخدمات المساندة و المعلوماتية، و الدعم المالي و تنمية الصادرات، و تشجيع الاستثمار، و الموارد البشرية، و أخيرا محور تفعيل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

ثانيا: تخصيص المساعدات لتنفيذ برامج مساعدة قطاع الصناعة:

قامت الحكومة الأردنية بتخصيص الموارد المالية من المنح و المساعدات لتمويل عدة برامج و مشاريع لإعادة تأهيل قطاع الصناعة و هي:

- مشروع الشراكة الأردنية الأمريكية للأعمال: و هو ممول بمنحة قيمتها 15 مليون دولار، و يهدف إلى رفع القدرة التنافسية بقطاع المؤسسات الصناعية لاسيما الصغيرة و المتوسطة منها من خلال تقديم مساعدات فنية في مجالات الجودة و التسويق و تحسين طرق الإنتاج و تدريب العمال.
- برنامج التعاون الأردني الياباني: و يهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية الأردنية من خلال المساعدة في إعداد و صياغة سياسة صناعية مناسبة للأردن و تحسين عملية الاتصال بين القطاع العام و القطاع الخاص، و كذلك تعزيز المهارات و الأساليب الإدارية للقطاع الخاص على وجه الخصوص.
- برنامج تحديث الصناعة: و يأتي هذا المشروع في إطار التعاون الأردني الأوروبي، و تقدر قيمة تمويل هذا المشروع بحوالي 41.6 مليون €، تبلغ مساهمة الحكومة الأردنية فيه 41.6 مليون €. و يهدف إلى تقديم دعم فني و مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء صندوق خاص لعدم ضمان القروض تهدف تسهيل الحصول على القرض من البنوك المحلية، و كذا إنشاء برامج دراسات عليا في الجامعات الأردنية تهدف لرفع القدرة على نقل المعرفة التكنولوجية من الجامعات إلى المؤسسات.
- برنامج الأمم المتحدة المتكامل للتنمية الصناعية في الأردن: تتمثل المحاور الرئيسية للمشروع في التركيز على قطاع الصناعات الغذائية و جعلها أكثر تنافسية، و دعم المشاريع الصناعية المهتمة بالبيئة، و كذا دعم وزارة الصناعة و التجارة في مجالات بناء السياسة الصناعية/ و تفعيل وحدة التعاقد الصناعي في الوزارة و بناء قاعدة معلومات لها من أجل تخزين المعلومات و البيانات اللازمة للوحدة.
- برنامج جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز: و يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التنافس بين مؤسسات القطاع الخاص الصناعية و الخدمية الصغيرة و المتوسطة عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الجودة الشاملة لرفع مستوى أداء هذه المؤسسات في مجالات تطوير الأنظمة الفنية و الإدارية و تبادل الخبرات فيمت بينها. و تعتبر هذه الجائزة حافزا و تكريما معنويا للمؤسسة الأكثر تميزا و كفاءة في قطاعها، و يعتبر الفائز مثالا وطنيا و دوليا يحتذى به.
- مشروع الإدارة الوقائية البيئية كأداة لتطوير و رفع كفاءة المؤسسات بالتعاون مع الوكالة السويدية، و يهدف هذا المشروع إلى تحسين جودة المنتجات و تجنب التهميش في ساحة التجارة الدولية الناجم عن عدم وجود أنظمة إدارة بيئية مناسبة.

ثالثا: توفير التمويل الميسر بأسعار فائدة منخفضة للصناعات:

و ذلك من خلال تخصيص مبلغ 30 مليون دينار أردني لبنك الإنماء الصناعي تهدف تقديم الدعم و التمويل اللازم للصناعات الصغيرة تحديدا.

رابعا: نشاطات مؤسسة تنمية الصادرات و المراكز التجارية الأردنية:

تنفذ المؤسسة مجموعة من الأنشطة تهدف في مجملها إلى دعم القدرة التنافسية للشركات الصناعية الأردنية، و تشتمل على محورين هما: المحور الفني و الذي يتمثل في تخصيص الدعم الفني لتطوير أساليب الإنتاج و تحسين الجودة و تنمية الموارد البشرية حيث تضم المؤسسة مجموعة من المراكز الفنية منها مركز تطوير خدمات صناعة الألبسة ومراكز التعبئة و التغليف، أما المحور الثاني فيتمثل في المحور التسويقي و الذي يركز على المشاركة في المعارض العالمية و العربية و تنظيم المعارض الصناعية الأردنية الشاملة و المتخصصة، و كذلك البعثات الترويجية للأسواق المعنية.

خامسا: نشير إلى هناك مجموعة أخرى من البرامج التي اعتمدتها السلطات في الأردن من بينها برنامج التحول الاقتصادي و الاجتماعي الجديد الذي اقر سنة 2000 بتكلفة قدرها 300 مليون، و من بين بنوده مساعدة عدد من المشاريع الصناعية بتكلفة 10 ملايين دينار سنويا، و كذلك إنشاء المركز الأردني لتصميم الألبسة، و إنشاء مركز وطني لمعلومات المواصفات و المقاييس.

3-IV - التجربة المغربية:

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساس النسيج الصناعي في المغرب حيث تمثل 95% من مجموع المؤسسات، لذا فإنه من المنتظر أن يلعب هذا القطاع الدور الحيوي و الأساسي في التنمية الاقتصادية، غير أنه يعاني من مشاكل كما هو الحال في باقي الدول العربية، و من أجل محاولة الحد من هذه المشاكل و العراقيل الواقفة في وجه تنمية و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المملكة المغربية، قامت السلطات المغربية بمجموعة من الإجراءات أهمها ميثاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتضمن هـذا الميثـاق مجموعـة مـن الإصلاحات البنيوية للقطاع و التي تجسد السياسة التي تنتهجها الدولة لتأهيل و إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلـك مـن خلال:

أولا: الإطار المؤسسي:

بهدف التطبيق الناجع للتدابير التي سنتها لدولة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم إنشاء جهازين رئيسيين:

- الوكالة الوطنية لإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و تتمثل مهم هذه الوكالة في النهوض بقطاع المؤسسات الـصغيرة و المتوسطة، و ذلك عن طريق تقديم مساعدات تقنية تخص برامج دعم إنشاء المقاولات الصغيرة و المتوسطة و تقديم خـدمات في شـتى المجالات (الخبرة، الإعلام، التكوين، دخول أسواق جديدة، الحصول على التكنولوجيا الجديدة،...).
- جهاز تنشئه المعنية بنفسها عبر تأسيس جمعيات تدعمها: و تتولى هذه الجمعيات مصاحبة أصحاب المشاريع ابتداءا من مرحلة الإنشاء و الانطلاق إلى التطوير و ذلك من خلال توفير المساعدات التقنية و الإرشادية و التموين، و وضع في متناول هذه المؤسـسات الوسائل الكفيلة بتمويلها، و كذا الوسائل الكفيلة بإعداد الأراضي و المحلات المهنية، و إنشاء مشاتل للمقاولة و مجمعات تكنولوجيـة، كما أنها تقوم بدعم تأسيس شبكات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد الاستغلال المشترك للإمكانيات و تحسين شروط الاسـتفادة من تقنيات حديثة و أسواق جديدة.

ثانيا: التدابير التحفيزية:

يمكن التمييز ضمن هذه التدابير بين صنفين رئيسيين:

- التدابير التي تتعلق بالمساعدات المقدمة مباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتمثل في تسهيل الحصول على الأراضـي و المحلات المخصصة لهذه المؤسسات من خلال إنشاء صندوق لتمويل و تفعيل هذه التدابير.
- تدابير خاصة ببعض الامتيازات التي تستفيد منها هذه المؤسسات بصورة غير مباشرة و تتمثل أساسا في تدابير جبائية.

ثالثا: دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

بهدف التغلب على مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم إنشاء مجموعة من الهيئات منها:

- الصناديق الجماعية للاستثمار و رأس المال و التي تسعى إلى الحصول في حدود حصة تتجاوز نصف مجموع أصـولها علـى الملكية المشتركة لسندات رأس المال أو الدين الصادرة عن شركات رؤوس أموالها لها صفة المقاولات الصغيرة و المتوسطة.
- شركات الاستثمار في رأس المال يكون الغرض منها تدبير محفظة سندات تتألف في حدود حصة تتجاوز نصف مجموع أصولها من قيم منقولة في شكل مساهمات في رأسمال شركات رؤوس أموال تتمتع بصفة مقاولات صغيرة و متوسطة.
- شركات التمويل الجهوية، و تنمح قروضا لتمويل حاجات المقاولات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة على صعيد الجهة، في مجال الاستثمار و الاستغلال.
- هيئات الإئتمان التعاضدي و التعاوني، و تقوم لفائدة أعضائها وحدهم بنشاط مؤسسة الائتمان.
- هيئات رأس مال المجازفة (المخاطر): و تظم شركات رأس مال المجازفة التي تمول بأموال ذاتية و شبه ذاتيـة، و الـشركات المتوفرة على بعض الشروط المحددة قانونا، و الصناديق المشتركة لتوظيف الأموال بالمجازفة.
- صندوق ضمان القروض الممنوحة عند إنشاء المقاولات: و يستفيد من هذا النظام المقاولون الشباب بصفة فردية أو الشركات أو التعاونيات التي يؤسسونها.

رابعا: تحسين البنيات التحتية الأساسية للاستقبال و البنيات التكنولوجية:

قامت السلطات المغربية بإنشاء العديد من المناطق الصناعية عبر تراب الوطن، كما تبنت الدولة مؤخرا مبدأ إشراك القطاع الخاص في إنجاز المناطق الصناعية المتطورة على غرار ما هو حاصل في الدول المتقدمة، حيث يتكفل القطاع الخاص بالتجهيزات الداخلية و إنعاش و تسويق و تسيير هذه المناطق بهدف ضمان أحسن الظروف للمستثمرين المحليين و الأجانب، بينما تتكفل الدولة بتوفير الأراضي و إيصال التجهيزات الولية إلى هذه الأراضي سواء من الطاقة الكهربائية، المياه، المواصلات السلكية اللاسلكية، محطات تطهير للمياه الصناعية،... مساعدة بذلك على تخفيض تكلفة إنجاز المشاريع.

خامسا: دعم القدرة التنافسية:

سعيا منها إلى دعم تنافسية المؤسسات، فإن مجهودات الدولة مركزة على مصاحبة المؤسسات في مراحل إعادة تأهيلها، و في هـذا السياق هنا مجموعة من الإجراءات من بينها:

- توعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية نظام الجودة و الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات.
- تقوية نظام مراقبة الجودة.

سادسا: تقوية دور المغرب بالخارج:

من أجل تحفيز الصادرات و تقوية دور المغرب بالخارج، فإن الجهود منكبة على تقوية فعالية الدبلوماسية الاقتصادية و إصلاح نظام تحفيز الصادرات و إعداد برنامج طويل المدى لتكثيف مشاركة المغرب في مختلف التظاهرات الاقتصادية بالخارج، و كـذلك متابعـة تبسيط الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

خلاصة

يعتبر الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضرورة ملحة أمام كل باحث أو مهتم بالتنمية الشاملة، و ذلك لتحديـد مجال تدخل هذا القطاع الذي أصبح اليوم يمثل أحد الأولويات في برامج التنمية ليس فقط في الدول المتقدمة، لكن أيضا في البلدان النامية و منها الدول العربية.

لقد تأكد إن لهذه المؤسسات دور كبير تلعبه في التنمية الصناعية من خلال وز ا الاقتصادي و الاجتماعي الذي بـرز في اقتـصاديات الدول المصنعة و الذي جعل العديد من البلدان النامية توجه سياستها الإنمائية غي اتجاه هذا النمط من المؤسسات معتقدة أنه يمكـن أن يكون بديلا عن النمط القائم على الصناعة الثقيلة و التي فشلت في تحقيق التنمية الشاملة و المستديمة.

إن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمر ذو أهمية نظرا للخصوصيات التي يكتسبها هذا النوع من المؤسسات من صـغر الحجـم و محدودية رأس المال المستثمر، كما أ ا لا تتطلب غابا تكنولوجيا معقدة، إضافة إلى قدر ا على التكيف مع التطورات التي تحصل (المرونة العالية) و كذا سهولة التسيير و اتخاذ القرار، هذه الجملة من الخصائص مكنتها لأن تلعب أدوار مهمة فهي تمكن من امتـصاص اليـد العاملة التي تشكوا من البطالة، كما تؤدي إلى تلبية حاجيات السكان و المساهمة في خلق القيمة المضافة و تحقيق التوازن الجهوي.

المراجع:

- موراي برايس. **التنمية الصناعية**. ترجمة محمد دويدار، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، 1982.
- الملتقى العربي الأول "دور الصناعة الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية"، جامعة القاهرة 1998.
- محمد الهادي مباركي. **المؤسسة المصغرة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر 1999، العدد11.
- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم. **إدارة المؤسسات الصغيرة**، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر 2002.
- بنك مصر. النشرة الاقتصادية، القاهرة 1997.
- الهيئة العامة للتصنيع. **رؤية لدور أكبر للصناعات الصغيرة** في **خطة التنمية**، سبتمبر 1997.
- إبراهيم محرم. **المشروعات الصغيرة و تنمية القرية المصرية**، معهد التخطيط القومي، الإسكندرية، يناير 1996.
- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية 2000.
- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية 1996.
- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية 2003.
- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية 1997.
- ندوة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المملكة المغربية 2001.
- ندوة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأردن 2001.